

Measuring the impact of public spending on developing non-oil revenues for the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1980-2020

Dr. Suad Abdulqader Qasim

Assistant Professor

University of Duhok Faculty of Administration and Economics

suaad.qasim@uod.ac

Abstract: The research aims to estimate and analyze the impact of public spending on the development of non-oil revenues for Saudi Arabia for the period 1980-2020, depending on the policies that have been followed aimed at diversifying revenue sources to reduce dependence on oil as a main source for financing the general budget and covering most of the requirements of the national economy. Accordingly, the research was based on The hypothesis that the public spending policy of the Kingdom of Saudi Arabia has taken a different path than it was before Vision 2030, especially in light of the constant endeavor towards diversifying revenue sources to reduce the size of the government in economic activity and avoid the risks of negative oil shocks on the one hand and stimulate the private sector to increase production and productivity on the one hand Others, the research also assumed that the increase in the relative importance of non-oil revenues is associated with the path of investment spending development by a greater extent than the impact of current spending. In order to achieve the goal of the research and confirm its hypothesis, the methodology of autoregressive distributed slowdown ARDL was used, through which we show us the existence of a co-integration (ARDL) was used, through which we show that there is a co-integration relationship in the short and long term and a direct relationship between both current spending and investment spending in accordance with the research hypothesis and the logic of economic theory. The research comes out with conclusions and proposals that will serve research.

Keywords: public spending, non-oil revenues, oil revenues, Saudi economy, Cointegration.

قياس اثر الانفاق العام في تنمية الايرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية خلال المدة 2020-1980

د. سعاد عبدالقادر قاسم

استاذ مساعد

كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك

suaad.qasim@uod.ac

المستخلص

يسعى البحث الى تقدير وتحليل اثر الانفاق العام في تنمية الايرادات غير النفطية للسعودية للمدة 2020-1980، اعتمادا على ما تم اتباعه من سياسات تهدف الى تنوع مصادر الايرادات لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساس لتمويل الموازنة العامة وتغطية معظم متطلبات الاقتصاد القومي ووفقا لذلك استند البحث على فرضية ان سياسة الانفاق العام للمملكة العربية السعودية، قد اتخذت مسارا مغايرا عما كانت عليه قبل رؤية 2030، خاصة في ظل السعي الدائم

نحو تنوع مصادر الإيرادات لتقليل حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي وتجنب مخاطر الصدمات النفطية السالبة من جهة وتحفيز القطاع الخاص لزيادة الانتاج والانتاجية من جهة اخرى كما افترض البحث ان زيادة الاهمية النسبية للإيرادات غير النفطية ترتبط بمسار تطور الانفاق الاستثماري بنسبة تفوق ما يتركه الانفاق الجاري من تأثير. ولتحقيق هدف البحث وتأكيد فرضيته تمت الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL التي من خلالها تبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك في المديين القصير والطويل وعلاقة طردية بين كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بما يتوافق مع فرضية البحث ومنطق النظرية الاقتصادية ليخرج البحث باستنتاجات ومقترحات من شأنها خدمة البحث.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الإيرادات غير النفطية، الإيرادات النفطية، الاقتصاد السعودي، التكامل المشترك.

المقدمة

ترتب على التقلبات المستمرة لأسعار النفط في ظل تحولات السوق النفطية والمتغيرات الدولية، بما افرزته من تداعيات على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام بشكل خاص توجه العديد من البلدان الريعانية ومنها المملكة العربية السعودية نحو تحويل مسار النمو الاقتصادي من النمو المرتبط بإيرادات النفط الى النمو الذي تقوده الإيرادات غير النفطية، عبر تقليل حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور ومساهمة القطاع الخاص في قطاعات ومجالات متعددة.

لقد اتخذت السعودية من التنوع في مصادر الإيرادات بعيدا عن النفط وسيلة لإعادة هيكلة اقتصادها القومي لمواجهة الصدمات السلبية لأسعار النفط من جهة ومن جهة اخرى السعي لتحقيق الاستدامة المالية خاصة في ظل تزايد العجز في الموازنة العامة لسنوات عديدة.

ان السعي لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد المملكة العربية السعودية لتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة العامة يتطلب اعتماد سياسة انفاقية من شأنها توظيف الفوائض المالية الناتجة عن صادرات النفط في مشروعات البنية التحتية لتوسيع النشاط الاقتصادي كذلك في اقامة مشاريع استثمارية منتجة من شأنها زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وفقا لما جاء في رؤية 2030.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال اهمية الانفاق العام، في ظل ما تعتمده السياسة الانفاقية من مسارات وقنوات لتنمية الإيرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يحتل مركز الصدارة من حيث الانتاج والاحتياطي النفطي على مستوى العالم. ان السعي المتواصل لزيادة الحصة النسبية للإيرادات غير النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة في

دولة كالسعودية مازال النفط فيه هو المحرك الرئيس لعجلة النشاط الاقتصادي يظهر دور واهمية التنوع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساس لتمويل الموازنة العامة خلال مدة البحث.

مشكلة البحث

ان تبني فلسفة اقتصادية مغايرة للنمط السائد للخروج من حلقة الاقتصاد الريعي في ادارة الاقتصاد وتحديد مساره يتطلب احداث تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية ففي ظل ضعف الترابط والتنسيق بين السياسة المالية والخطط التنموية و تقييد الحرية الاقتصادية وتحجيم دور القطاع الخاص فان تنوع الاقتصاد والاستدامة المالية ستكون عند مستويات متدنية.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان مسار تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة البحث في ظل خطط التنمية الاقتصادية وصولاً لرؤية 2030 ومدى قدرة السياسة المالية في احداث تحول في هيكل الإيرادات العامة. كما يهدف البحث الى قياس اثر كل من الانفاق الجاري والاستثماري في تنمية وتطوير الإيرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يتمتع بطاقة تصديرية عالية في السوق النفطية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاهمية النسبية للإيرادات غير النفطية، ضمن هيكل الإيرادات العامة وهيكل الناتج المحلي الاجمالي، ترتبط بمسار تطور الانفاق الاستثماري بنسبة اكبر مما يتركه الانفاق الجاري من تأثير، فالتوسع في نطاق التوظيف في مؤسسات القطاع العام وما يتم دفعه من اجور ورواتب تعمل على تنشيط السوق نظراً لما تتمتع به من الاستمرار والاستقرار، حتى مع انخفاض اسعار النفط. بيد ان تأثير الانفاق الاستثماري يظهر من خلال ما يضيفه من رأس مال وتطور في البنين الاقتصادي ينعكس على زيادة حصة الإيرادات غير النفطية.

منهجية البحث

لوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي في عرض الاطار النظري وتقديم تحليل للعلاقة ما بين متغيرات البحث. كما تمت الاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي اعتماداً على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنياً للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وتأكيد فرضيته.

البيانات ومصادرها

ضمن جانبي البحث النظري والقياسي، تمت الاستعانة بسلاسل زمنية لمتغيرات البحث المتمثلة بـ الإيرادات غير النفطية الانفاق الحكومي الاستثماري و الانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية من النشرات والتقارير الاحصائية السنوية للبنك المركزي السعودي خلال المدة (1980-2020).

المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث

أولاً: الانفاق العام في ظل الادبيات الاقتصادية

تستأثر النفقات العامة بأهمية كبيرة في حقل الدراسات المالية، باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية ذات التأثير المباشر في الطلب الكلي الفعال، ووفقاً للأدبيات المالية فإن الانفاق العام يشير الى اجمالي المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة من اجل تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى المواطنين او تلبية احتياجات المجتمع للسلع الاساسية(الحاج، 2009، 21)، كما تعبر ايضا عن ما تقدمه الحكومة من مساعدات ودعم لبعض الفئات داخل المجتمع لتزيد بذلك من قدرتهم في اقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي من شأنها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية. ان حجم الانفاق وتخصيصاته في ظل سياسة اقتصادية هادفة وفاعلة ستعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد، مما يتم توجيهه من مبالغ مالية للانفاق الاستثماري على البنية التحتية، سيساهم في تيسير عمليات الانتاج و النقل و التسويق، مما يشجع في جذب المزيد من المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم القائمة والبدء باستثمارات جديدة كذلك من خلال دمج الموارد العاطلة في دورة الاعمال الامر الذي من شأنه زيادة فرص الاستخدام، وتكوين دخول جديدة من شأنها توفير قوة شرائية أكبر، فيزداد الطلب الكلي الفعال، وكل هذا من شأنه تشجيع قطاع الأعمال على الدخول في أنشطة جديدة برؤوس اموال ضخمة مما يترتب على ذلك تسريع عملية التنمية الاقتصادية (الدعي، 2010، 51).

لقد ادى التوسع والتطور في السياسة المالية الى احداث تغيير في مفهوم النفقات العامة من كونها اداة للتخصيص النقدي الى وسيلة واداة من أدوات السياسة المالية والاجتماعية والاقتصادية وإحدى الدعائم الرئيسية التي تستند إليها الحكومة في سعيها الى تحقيق التوازن في النواحي الاجتماعية والاقتصادية الامر الذي يعكس جملة من اهداف ومسارات الحكومة في سعيها إلى النهوض بالاقتصاد القومي لتسريع عملية التنمية وتحقيق الاستقرار لضمان تحسين مستويات المعيشية للأفراد (العبيدي، 2011، 225).

ونظراً للدور المحوري للانفاق العام في النشاط الاقتصادي فقد استأثر باهتمام كبير ضمن الادبيات الاقتصادية التي تنوعت من حيث بيان مدى فاعلية الانفاق العام. فوفقاً للمدرسة الكلاسيكية فان دور الانفاق العام يرتبط بالدور المحدد للحكومة في النشاط الاقتصادي حيث يتركز في تلبية وتأمين الحاجات والخدمات والسلع العامة كالأمن والعدالة والمرافق العامة التي يصعب على القطاع الخاص تأمينها اما باقي الأنشطة فتدار من قبل القطاع الخاص باعتبار ان الانفاق العام في معظمه انفاق غير منتج من شأنه توجيه الموارد الاقتصادي الى قنوات الاستهلاك مما يفقد الاقتصاد القومي منافع وايرادات عديدة (عمارة، 2015، 73).

وفيما يخص الفكر الماركسي فان دور الحكومة المتزايد في النشاط الاقتصادي يفرض توسع الانفاق العام وتنويعه باعتبار ان الدولة هي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية عبر خططها التنموية لإحداث التغيرات الهيكلية والتي تتضمن اقامة الكثير من المشروعات وتوسيع العديد من الانشطة التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة مما يزيد بذلك من حجم الانفاق العام.

اما فيما يتعلق بالمدرسة الكينزية فلقد تبنت فلسفة متوافقة مع الفكر الماركسي الذي يقضي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وان الحل المطروح لمعالجة ازمة الكساد العظيم وفق ما نادى به جون مينرد كينز تمثل في عودة الحكومة للتدخل في النشاط الاقتصادي لمعالجة فجوة الطلب الكلي وذلك عبر تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع في الانفاق العام ووفقا لذلك اعتبر الانفاق العام اداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط آلية الاسعار(الحاج، 2009، 145).

اما فلسفة مدرسة الكلاسيك الجدد فقد عبرت عن بداية مرحلة جديدة لدور الدولة وسياسة الانفاق العام بعد ان وجدوا ان افكار وفلسفة المدرسة الكينزية وضعت الدول الرأسمالية اوائل عقد السبعينيات في مأزق صعب نظرا لانخفاض ارباح الكثير من القطاعات والشركات كانعكاس لانخفاض الاستثمار نظرا لتوسع دور الدولة وتزايد حجمها في الاقتصاد ووفقا لذلك فقط دعوا الى تخفيض الانفاق العام من خلال رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات الاجتماعية وتقليل نسبة التوظيف في القطاع الحكومي.

اما الفلسفة التي نادى بها مدرسة اقتصاديات جانب العرض، فقد ركزت على جانب العرض الكلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إبعاد القطاع الحكومي عن التدخل في النشاط الاقتصادي باعتباره يقيد الحرية الاقتصادية خاصة في ظل ظاهرة الركود التضخمي التي عجزت المدرسة الكينزية عن معالجتها. والعمل وفق اساليب مغايرة لتفعيل العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار وتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي وقد ناصرت مدرسة جانب العرض مبدأ إبعاد القطاع الحكومي عن التدخل في النشاط الاقتصادي، باعتباره يقيد الحرية الاقتصادية ويؤدي الى التضخم كما حدث في أزمة عقد السبعينيات، الأمر الذي يقتضي ضرورة خفض الانفاق العام وإتباع سياسة نقدية انكماشية لتقييد الطلب الكلي(الجبوري ، 2012 ، 64).

وفقا لما سبق فان دور ومسار تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من حارسه إلى متدخلة ثم منتجة انعكس على السياسة المالية للدولة لتتحول من دورها الحيادي إلى معوضه ثم إلى مخططة كما ان كفاءتها في ذلك تتباين باختلاف المدد الزمنية كذلك طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد الذي يحدد الهيكل الاقتصادي لكل دولة ومستوى تطورها الاقتصادي الامر الذي من شأنها اظهار مدى فاعلية السياسة المالية وجدوى الانفاق العام وهيكل الإيرادات العامة.

ثانياً: الانفاق العام الجاري والاستثماري

وفقا لطبيعة العلاقة التي تربط الانفاق العام بالثروة القومية ومدى قدرته في تكوين رأس المال المادي للمجتمع يمكن تقسيم الانفاق العام وفقاً للآتي:

• النفقات الجارية

تتمثل النفقات الجارية بمجموعة الالتزامات والانشطة المتكررة للخدمات العامة التي تأخذ طابع التكرار سنوياً والتي تتضمن الأجور والرواتب والتحويلات وتسديد الدين والخدمات العامة سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر كما ويتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الحكومة للأفراد والمشروعات والإعانات والمساعدات ويعكس هذا النوع من النفقات مدى التوسع في قدرة الحكومة على تغطية حاجة المواطنين للخدمات الأساسية التي تؤمن سبل العيش الكريم والرفاهية والتي تساهم بقدر كبير منها في تنمية الموارد البشرية من خلال مساهمتها في إعداد الكوادر الفنية والإدارية مما يزيد من إنتاجية رأس المال البشري (Saraceno, 2022, 6).

• النفقات الاستثمارية

تعتبر النفقات الاستثمارية عن ما تنفقه الحكومة على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات و المباني الجديدة و ما تنفقه لإعادة تهيئة وصيانة وتوسيع المباني والمشروعات القائمة كما ويتضمن التغيير في المخزون السلعي ووفقاً لذلك فإنها تعمل على إثراء الذمة المالية للحكومة لأنها تؤدي إلى إضافة أموال وأصول ثابتة إلى الممتلكات كبناء المعامل وإنشاء السدود وتشبيد المدارس والمستشفيات، كما أن الإنفاق الرأسمالي لا يؤدي إلى زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بشكل مباشر أو خلال مدة زمنية قصيرة فوراً وإنما يتطلب الأمر مدة زمنية طويلة لذلك فإن هذه النفقات تمثل تضحية بمبالغ كبيرة في الوقت الحالي، سعياً للحصول على عوائد أكبر في المستقبل (ناشد، 2006، 75).

ووفقاً لما سبق فإن النفقات الاستثمارية من قبل الحكومة تساهم في الأنشطة الاقتصادية وتلعب دوراً مهماً في تحديد معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، فهي نفقات أساسية وضرورية لزيادة الانتاج وتوفير مقومات النمو الاقتصادي ووفقاً لذلك فإن معرفة هيكل الأنفاق العام لأي دولة سيمكننا من معرفة ما تسعى إليه من أهداف وخطط تنموية.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام

يترتب على الإنفاق العام للدولة العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قدرة المؤسسات والأفراد على الادخار والاستثمار كذلك من خلال تأثيره على عناصر الانتاج، فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى زيادة الانتاج والوصول إلى الاستخدام الكامل من خلال آلية المضاعف في حالة عدم الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وأحياناً قد يؤدي هذا الإنفاق إلى أحداث ضغوط تضخمية خاصة حينما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية (عودة، 2017، 129_130).

ووفقاً للأدبيات الاقتصادية فإن أهمية الإنفاق العام ترتبط بتوجهات السياسة الإنفاقية وبهيكل الإنفاق وليس بحجم ما يتم أنفاقه، فالتوليفة المثلى التي يتم من خلالها الإنفاق على مختلف البنود والأنشطة والمجالات الفرعية التي يستهدف ذلك

الانفاق التأثير فيها ويستلزم ذلك مجموعة من الاجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الانفاق والتي في مقدمتها تقليل الفوارق الطبقيّة بين افراد المجتمع ورفع معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد والرقابة على اوجه الانفاق هي التي ستحدد مدى نجاح الحكومة في تحقيق اهدافها ضمن سياستها المالية (Saraceno,2022,18).

كما ان حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي والذي يعبر عنه بنسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي يشير الى درجة أداء وكفاءة الانفاق العام، حيث استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام (40%) من الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الحجم الأكبر. فكلما كبر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، انخفض مستوى كفاءة ذلك الانفاق. ينطبق ذلك على حالة الدول النفطية الريعية التي تواجه موازنات ضخمة نظراً لطبيعة نظامها البيروقراطي السائد الذي جعلها تستخدم الانفاق العام في كسب الولاء للسلطة الحاكمة عن طريق استيعاب المزيد من اعداد العاملين في اجهزة الدولة المختلفة رغم غياب اوجه الارتباط بين الاجور والإنتاجية، مما انعكس سلباً على مخرجات ذلك الانفاق (Saraceno, 2017, 63). وضافة إلى ذلك ادى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم الانفاق العام الذي اصبح يقترب كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أن البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على إيراداتها من الموارد الخارجية في تمويل إنفاقها العام غالباً ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الانفاق، وذلك مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر الضرائب في تمويل الموازنة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الدافع والرقابة لحسن استغلال تلك الموارد في حالة الإيرادات الخارجية فالأفراد الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون بحكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الانفاق العام، وكذلك الحال في حالة توسيع القاعدة الضريبية حيث يزداد عدد المواطنين الذين يراقبون أداء الحكومة (Omodero, 2020, 23) ولكن الحال يختلف في الدول النفطية حيث المصدر الرئيس لتمويل الانفاق العام هي الصادرات النفطية والتي تتحدد قيمتها خارج حدود الاقتصاد الوطني كما ان الحكومات النفطية عندما تستحوذ على مبيعات كافية من النفط الخام لا تعود بحاجة إلى فرض الضرائب الباهظة او لا تعود بحاجة لفرض أية ضريبة على الاطلاق، ومقابل ذلك ستخف مطالبات الافراد بمحاسبة الحكومة اذ يصبح ليس من حقها المطالبة بمحاسبة الحكومة، ناهيك عن المطالبة بأن يمثلوا في هذه الحكومة وبذلك تختفي اليات المراقبة والموازنة لأداء الحكومات واجهزتها التنفيذية المختلفة (Omodero, 2019, 42)

رابعاً: مسار تطور الانفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال المدة 1980-2020

يتضح لنا وفق ما هو مبين ضمن البيانات الواردة في الجدول (1) ان قيمة الانفاق العام في المملكة العربية السعودية قد تراجعت خلال عقد الثمانينيات بين انخفاض كبير وزيادة عالية لبعض السنوات ضمن المدة (1980 ولغاية 1989) لنجد انه وفي عام 1981 وصل اجمالي الانفاق العام الى (284,650) مليار ريال وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط التي كان لها الاثر الكبير في زيادة حجم الإيرادات النفطية. لكن ومع انخفاض اسعار النفط في عام 1986 اخذ الانفاق العام يسجل تراجعاً عما كان عليه في عام 1981 حيث انخفضت قيمة اجمالي الانفاق العام من

(184.004) مليار ريال عام 1985 إلى (154.870) مليار ريال عام 1989 لتسجل أعلى قيمة للانفاق العام في عام 1986 بواقع (137.422) مليار ريال، الأمر الذي ترتب عليه حدوث انخفاض في تخصيصات الانفاق الاستثماري لتسجل بذلك أدنى قيمة له في عام 1988 حيث بلغت (24573) مليار ريال، ان انخفاض سعر النفط لم يلقي بآثارها السلبية على تخصيصات الانفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري بشكل مماثل، نظرا لقيام السعودية بتخفيض حصة الانفاق الاستثماري دون الانفاق الجاري لكي تحافظ بذلك على توازنها الداخلي وتجنب الدخول في ازمات داخلية ناتجة عن تراجع الانفاق الجاري.

وفيما يخص المدة (1990-2000) فقد شهدت السنوات 1990 و1991 زيادة سريعة في حجم الانفاق العام ليبلغ (398,583) و(487,425) مليار ريال على التوالي متأثرة بحرب الخليج الثانية، التي دفعت اسعار النفط للارتفاع، لتتخذ بذلك الإيرادات النفطية مسارا تصاعدياً وتصل مساهمتها بين عامي 1990 و1991 بـ (72.933) و(77.785) الى اجمالي الإيرادات على التوالي الأمر الذي زاد من قيمة اجمالي الانفاق العام لمواجهة متطلبات الحرب وكلف الامن وحماية الحدود، لينعكس بدوره على نمط تخصيصات الانفاق التي جاءت لمواجهة الانفاق الجاري لتبلغ نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام في عامي 1990 و1991 (76.999) و (77.387) على التوالي في حين نلاحظ ان نسبة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري قد تراجعت لتصل الى (23.001) و (22.613) خلال ذات المدة . اما في عام 1993 فقد تزايدت قيمة الانفاق الجاري ضمن الموازنة العامة للسعودية لتصل الى (184878) مليار ريال لتسجل نسبتها الى اجمالي الانفاق العام (98.397) لتشكل بذلك حصة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام (1.603) لذات العام الأمر الذي يبين مدى تأثير الانفاق الاستثماري الحكومي بالسياسة الانفاقية للدولة وفي عام 1994 انخفض الانفاق الجاري للسعودية متأثراً بالانخفاض الحاصل في قيمة اجمالي الانفاق العام الذي بلغ (163776) مليار ريال مقابل (2396) مليار ريال للانفاق الاستثماري لتسجل نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام (98.537) مقارنة بـ(1.463) للانفاق الاستثماري وخلال المدة 1995-2000، تظهر لنا معطيات الجدول (1) زيادة في حجم الانفاق العام في بعض السنوات ففي عامي 1997 و 2000 كانت قيمة الانفاق العام (221272) مليار ريال و (235322) مليار ريال على التوالي تم تخصيص (218880) مليار ريال و (216958) مليار ريال للانفاق الجاري للعامين 1997 و 2000 على التوالي في حين كانت حصة الانفاق الاستثماري (2392) مليار ريال و (18364) مليار ريال على التوالي.

وبالعودة للمعطيات الواردة في الجدول (1) نجد زيادة تدريجية لقيمة الانفاق العام للسنوات من 2000-2010 باستثناء عام 2002 حيث انخفضت قيمة الانفاق العام من (255140) مليار ريال عام 2001 الى (233500) مليار ريال عام 2002 ويظهر اثر هذا الانخفاض في انخفاض قيمة الانفاق الجاري الذي بلغ (203500) مليار ريال كذلك انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري ايضا اذ بلغت (30000) مليار ريال لذات العام، كما ويبين لنا الجدول ان أعلى قيمة اتخذها الأنفاق العام خلال تلك المدة كانت في عام 2010 حيث بلغت (653886) مليار ريال.

جدول (1) مسار تطور الانفاق العام في السعودية للمدة 1980-2020 مليار ريال

الانفاق العام / GDP	الانفاق الاستثماري	الانفاق الجاري	اجمالي الانفاق العام	السنوات
17.749	104094	132661	236755	1980
20.933	171014	113636	284650	1981
22.721	142664	102248	244912	1982
25.437	106134	124052	230186	1983
25.079	94667	121696	216363	1984
23.644	64139	119865	184004	1985
15.091	38528	98894	137422	1986
21.749	50500	134419	184919	1987
14.647	24573	116283	140856	1988
16.185	36567	118303	154870	1989
36.162	91677	306906	398583	1990
38.451	110220	377205	487425	1991
18.130	76637	162350	238987	1992
14.451	3012	184878	187890	1993
12.526	2396	161380	163776	1994
13.275	25167	148776	173943	1995
14.732	26859	171258	198117	1996
16.274	2392	218880	221272	1997
13.585	18897	171163	190060	1998
13.655	16646	167195	183841	1999
16.548	18364	216958	235322	2000
18.161	31632	223508	255140	2001
17.103	30000	203500	233500	2002
16.922	33470	223530	257000	2003
17.394	37551	247649	285200	2004
20.016	62301	284173	346474	2005
22.106	70911	322411	393322	2006
25.729	119049	347199	466248	2007
27.011	131230	388839	520069	2008
31.629	179840	416594	596434	2009
33.012	169890	483996	653886	2010
37.943	242805	583895	826700	2011
39.935	203868	713330	917198	2012
42.173	262861	731873	994734	2013
46.653	319443	821160	1140603	2014
39.340	210313	790979	1001292	2015
32.094	134155	696358	830513	2016

36.207	207791	722208	929999	2017
40.995	188320	891147	1079467	2018
40.101	169449	889995	1059445	2019
42.475	155088	920646	1075734	2020

المصدر: البيانات مأخوذة من احصائيات النشرات والتقارير الاحصائية والاقتصادية المنشورة على موقع البنك المركزي السعودي وفقا للرابط الآتي: www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

اما فيما يخص المدة 2000-2010، يتبين لنا وجود تباين قيمة الايرادات النفطية وتأرجحها بين ارتفاع وانخفاض، انعكاسا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط وطاقات التصدير التي تتأثر بدورها بالطلب والنمو الاقتصادي العالمي، والتي سرعان ما انخفضت لتصل الى (46.82) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 متأثرة بأزمة الرهن العقاري، بالرغم من تزايد قيمة الانفاق العام في عامي 2009 و2010 على التوالي، ليستمر تزايد الانفاق العام للسعودية خلال المدة 2010-2020 اذ اخذ الانفاق العام مسارا تصاعديا ليبلغ اعلى قيمة له عام 2014 بواقع (1140603) مليار ريال ليتزايد على وفق ذلك الانفاق الجاري الذي بلغ (821160) مليار ريال في ذات العام الى جانب زيادة قيمة الانفاق الاستثماري التي بلغت (319443) مليار ريال كاستجابة لارتفاع اسعار النفط والاضطرابات السياسية التي تعرضت لها العديد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة احداث الربيع العربي.

كما شهدت هذه المدة انخفاض نسبة الانفاق الجاري للناتج المحلي الاجمالي وتزايد ملحوظ لحصة الانفاق الاستثماري وذلك استجابة للرؤية الاستراتيجية للمملكة ورغبتها في تنويع مصادر الايرادات وتنويع القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط الخام، فخلال المدة 2010-2020 شهد عام 2014 اعلى نسبة للانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (13.066)، بيد انه ومع الهبوط الحاد في اسعار النفط منتصف 2014 التي تزامنت مع التوتر الامني والسياسي على المستوى الاقليمي والدولي اثرت بدورها على موازنات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، حيث اخذت قيمة الانفاق العام تتخفف عن ذلك منذ عام 2015 ال عام 2017 حيث كان عام 2015 عام مفصلي بالنسبة للسعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام ومنها تخلي السعودية عن الخطط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الاجل المتمثلة في انطلاق رؤية 2030 في 2016 .

لقد شكل إطلاق برنامج الاستدامة المالية في حزيران عام 2016، نقطة تحول رئيسة لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسط، بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة، عبر تنويع مصادر إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير فرص النهوض بالقطاع الخاص من خلال تسهيلات وبرامج عديدة (Alkahtani & Kablan, 2013, 57) فمنذ 2014 وفي ظل انخفاض اسعار النفط التي وصلت الى ادنى مستوى لها اخذت الايرادات النفطية تتراجع الامر الذي سبب عجز في الموازنة العامة للسعودية. وكمحاوله منها لضبط اوضاع المالية العامة، لجأت السعودية للاستعانة بمصادر اخرى لتمويل انفاقها العام حيث قامت بالسحب من الودائع الحكومية والاحتياطيات من مؤسسة النقد العربي السعودي

يضاف الى ذلك اصدار السندات الحكومية المحلية والدولية وفي ظل ما قدمته السعودية من الاصلاحات الاقتصادية التي ساهمت بدورها الى حد ما في تحسين اوضاع المالية العام من خلال برنامج الاستدامة المالية اخذت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام تتزايد لتصل الى (22.343) في عام 2017 وتشكل (8.090) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت تشكل (5.184) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016.

خامساً: الإيرادات غير النفطية ومسار تطورها في الاقتصاد السعودي خلال المدة 1980-2020

تعرف الإيرادات غير النفطية بأنها كل الإيرادات التي لا تغطي من قبل الموارد النفطية وتشمل بالأساس على إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم الجمارك والانتاج وهذه الضرائب تعد من أشهر مصادر الإيرادات غير النفطية. كما وهناك من يعرفها على انها كل الأموال سواء كانت نقدية ام عينية، منقولة ام عقارية التي تزود الخزينة العامة للحكومة بالإيرادات. وتضم الضرائب والرسوم والدومين والقروض والاصدار النقدي الجديد والاعانات والمساعدات اضافة الى المنح (Skancke, 2003, 16).

ووفقاً لصندوق النقد العربي فان الإيرادات غير النفطية تتمثل في اجمالي الإيرادات المتأتية من إيرادات الدولة عبر الدومين الخاص والرسوم والضرائب بأنواعها والقروض والمساعدات والمنح الى جانب الاصدار النقدي الجديد اي جميع الإيرادات والمنح غير المرتبطة بالنفط (التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، 2019، 38). كما وتعرف الإيرادات غير النفطية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية والناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتي تعكس مدى تنوع مصادر الإيرادات وتنوع بنية النشاط الاقتصادي بما يتفق واهداف السياسة الاقتصادية للبلد. ان مدى قدرة الانفاق العام للاستجابة للتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة يعتمد على معامل المرونة الإيرادية والتي يمكن قياسها على النحو الآتي:

$$\text{معامل المرونة الإيرادية} = \frac{\text{معدل التغير في النفقات الحكومية}}{\text{معدل التغير في الإيرادات الحكومية}}$$

فالإيرادات أداة من أدوات السياسة المالية، يتم من خلالها معرفة اتجاهات الحكومة بالنسبة للإنتاج والوضع المالي الحالي والمستقبلي (Omodero, 2020, 17).

وفيما يخص مسار تطور الإيرادات غير النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد السعودي يتبين لنا من خلال الشكل (1) استئثار الإيرادات النفطية بحصة كبيرة خلال مدة البحث نظراً لضعف التنوع الاقتصادي واستمرار اقتصادها على النمط الريعي القائم على بيع الصادرات النفطية للسوق الخارجية...

لقد سعت المملكة العربية السعودية ضمن خططها التنموية المتتالية الى توسيع نطاق مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تنوع مصادر تلك الإيرادات ورغم ان جميع خططها التنموية كانت ذات اهداف مشتركة الا ان النتائج ظلت عند حدود متدنية مقارنة بما تملكه السعودية من موارد وامكانيات

وما هو مطلوب تحقيقه لتواكب بذلك المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. فخلال المدة 1980-1984 التي تزامنت مع حالة الركود الاقتصادي عملت السعودية على تطوير صناعتها الهيدروكربونية وتوسيع الاستثمارات فيها والعمل على اكمال العديد من مشروعات البنية التحتية، وزيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الاقتصادية والإدارية لتسهيل وتيسير الاعمال العامة والخاصة.

ومع هبوط اسعار النفط في عام 1986 اخذ الاعتماد على النفط ينخفض ليفسح ذلك المجال امام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما كان لذلك اثر في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للأداء الحكومي، وترشيد الانفاق العام، مما انعكس ذلك على موارد المملكة البشرية. اما خلال المدة(1990-1994) والتي تخللتها حرب الخليج الثانية التي زادت من حجم الانفاق العام لمواجهة نقص المعروض النفطي نتيجة الحرب وتلبية متطلبات الامن وحماية حدود الدولة الامر الذي زاد من مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة و قطاع النقل وتحسين، القاعدة التكنولوجية وتسريع عملية السّعودة.

ومنذ(1995-1999) واجه الاقتصاد السعودي مرحلة ما بعد حرب الخليج التي فرضت العمل على تعزيز القدرات الدفاعية، وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل اكثر فاعلية، وزيادة أنشطة القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمورد اساس للموازنة العامة.

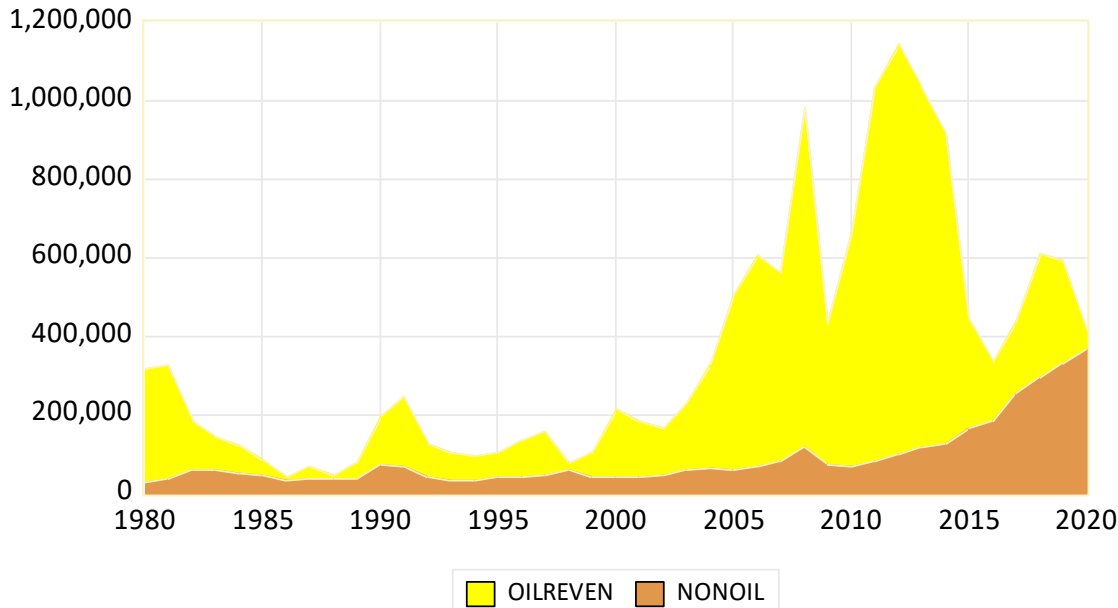
لقد تزامنت خطة التنمية للمدة(2000-2004) مع حالة الركود الاقتصادي في اوائل عام 2000 الامر الذي دفع الحكومة الى تحسين التنفيذ المستمر لسياسة الخصخصة، ورفع مستوى الخدمات خاصة في مجال السياحة الدينية وخدمات الحج والعمرة وتطوير قاعدة علمية وتقنية وطنية، وصيانة البنية التحتية، وتطوير الخدمات التطوعية، وتعزيز التعليم و التدريب ورفع جودة الخدمات الصحية والاجتماعية، وتطوير مهارات القوى العاملة السعودية.

وخلال المدة(2005-2009) والتي تخللتها الأزمة المالية العالمية(2008-2007)، تمكنت المملكة العربية السعودية من رفع مستويات المعيشة ونوعية الحياة الى مستويات جيدة، وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز مناخ الاستثمار الملائم، وخصخصة المزيد من العمليات والخدمات العامة، وخلق مصادر إيرادات جديدة.

اما فيما يخص المدة(2010-2014) مرحلة ما بعد الأزمة المالية وما قبل انهيار أسعار النفط خلال (2015-2014) استطاعت السعودية ان تحقق نجاحات في مسار التنمية المتوازنة بين المناطق، وتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة التنافسية، وتسريع التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

لقد ترتب على الانهيار الحاد في أسعار النفط منتصف عام 2014 الاثر الكبير في اطلاق رؤية 2030 عام 2016، والتي شكلت نقطة تحول رئيسة في مسار الاقتصاد السعودي لتحقيق الاستدامة المالية وتنوع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط.

ومن خلال الشكل البياني (1) الذي يبين لنا مسار تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية، نلاحظ انه ومع زيادة الإيرادات غير النفطية اخذ الاعتماد على الإيرادات النفطية ينخفض مقارنة بالسنوات السابقة لأطلاق رؤية 2030.



شكل (1) مسار تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية في السعودية خلال المدة 2020-1980

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وبالنظر الى الشكل (2) يظهر لنا التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات غير النفطية في الاقتصاد السعودي نهاية عام 2020 بعد اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي عام 2016 والتي على اثرها اخذت الإيرادات الضريبية على الارباح والدخل تتزايد لتصل الى (59%) و(16%) ضرائب على السلع والخدمات والتي اخذت تتزايد بشكل ملحوظ منذ عام 2018 بعد ان تم فرض ضريبة القيمة المضافة. اما فيما يخص الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم على المعاملات والتجارة فقد بلغت نسبتها (15%) الى اجمالي الإيرادات غير النفطية مما يشير الى توسع حركة التعامل التجاري وتزايد عدد المعاملات والأنشطة داخل الاقتصاد.



شكل (2) التوزيع النسبي للإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية نهاية عام 2020

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي للبنك المركزي السعودي لعام 2021.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لعينة البحث خلال المدة 1980-2020

أولاً: منهجية القياس الاقتصادي للأنموذج المعتمد

ضمن هذا المبحث سنركز على الجانب القياسي لبيان اثر الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في تنمية الإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2020، ولتحقيق هدف البحث وتأكيد فرضيته يتطلب منا اثبات وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ضمن الأنموذج المعتمد عليه سيتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، التي تم تطويرها على يد كل من (Pesaran and Shin, 1999) و (Pesaran et al, 2001)، والتي تميزت بإمكانية تطبيق السلاسل الزمنية المستخدمة من الدرجة ذاتها او عند الفرق الاول، اي سواء كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الاصلي $I(0)$ ، او السلاسل متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، الا انها لا تسمح باعتماد السلاسل الزمنية المتكاملة عند الفرق الثاني $I(2)$ وتعتمد الية هذه المنهجية في التقدير على اختبار الحدود (Bounds test) وكذلك انموذج تصحيح الخطأ (UECM)، حيث قدم كل من (Pesaran et al, 2001)، طريقة حديثة لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات المستخدمة في البحث ضمن انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ويطلق عليها (bounds testing approach) (Hassler & Jürgen, 2005,3).

وفيما يخص بحثنا الحالي فقد تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية، إذ اعطت نتائج منطقية ومتوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية اما متغيرات البحث فقد تمثلت بالآتي:

أ: المتغير المعتمد

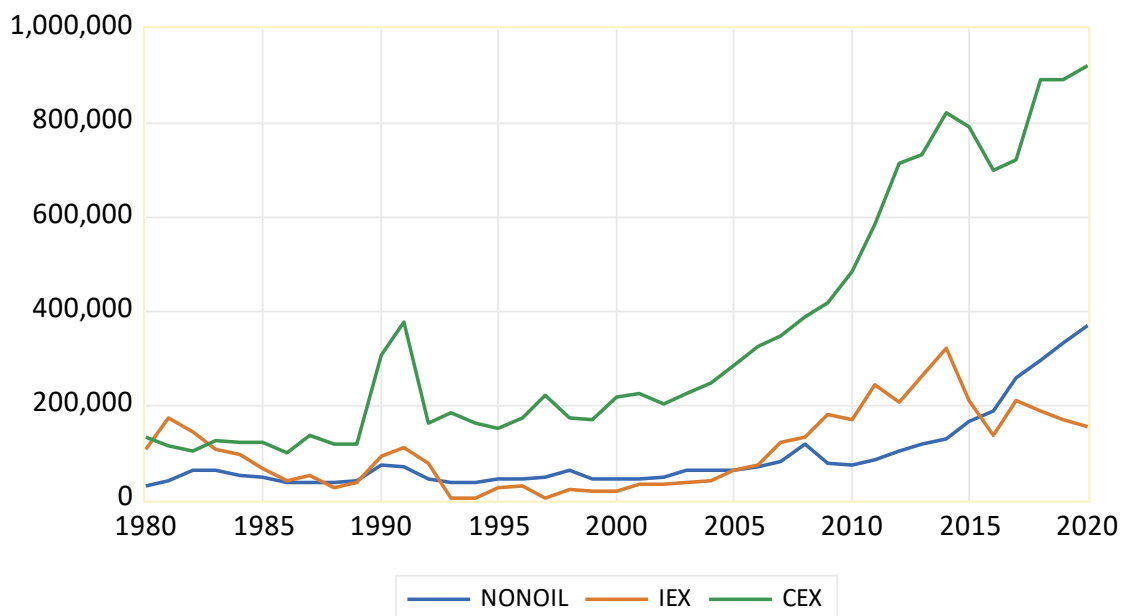
- الإيرادات غير النفطية: تم التعبير عن المتغير المعتمد ضمن البحث بـ (NonOil) وتشمل قيمة اجمالي الإيرادات المتأتية من القطاعات والانشطة غير النفطية اضافة الى ما يتم تحصيله من رسوم وضرائب وإيرادات متأتية من املاك الدولة ومشروعاتها العامة سواء كانت نقدية ام عينية، منقولة ام عقارية.

ب: المتغيرات المستقلة

- الانفاق الحكومي الجاري: تم التعبير عنه بـ (GEX) ويتمثل في اجمالي المبالغ المالية المخصصة للرواتب والاجور المدفوعة للعاملين في اجهزة ومؤسسات الدولة. اضافة الى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، الى جانب ما يتم تخصيصه من نفقات تحويلية و إعانات ومساعدات للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية... وفيما يخص العلاقة الاقتصادية بين الانفاق الجاري والإيرادات غير النفطية وفق ما تنص عليه النظرية الاقتصادية وما تم افتراضه في البحث تكون العلاقة طردية فمع زيادة الانفاق الجاري سيزداد الطلب الكلي الفعال الامر الذي من شأنه زيادة النشاط الاقتصادي لينعكس ذلك بشكل ايجابي في تنشيط قطاع الانتاج.

• **الانفاق الحكومي الاستثماري:** تم التعبير عنه بـ (LEX) ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة التي تتمثل في إقامة مشاريع لإنتاج سلع وتقديم خدمات ضمن القطاعات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما فيه الناتج المحلي غير النفطي ، زيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات، أما النوع الثاني من النفقات الاستثمارية غير المباشرة فتتمثل فيما يتم تخصيصه من مبالغ لمشروعات البنية التحتية المادية او البشرية اي بمعنى اخر هي تلك النفقات ذات الصبغة الإنتاجية.

وفيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية التي تربط الانفاق الاستثماري بالإيرادات غير النفطية فان العلاقة هي علاقة طردية نظرا لان زيادة تخصيصات الانفاق الاستثماري تمارس تأثيرا موجبا على الاستثمار الخاص ومن ثم تحديد معدل النمو الاقتصادي ليتم بذلك تحفيز النشاط الاقتصادي. فكل زيادة في التخصيصات الاستثمارية تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة. والشكل (3) يبين لنا مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 1980-2020.



شكل (3) مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 2020-1980

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والملحق (1)

ثانياً: صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي

بعد ان تم تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج يتطلب تحديد الشكل الرياضي للأنموذج من اجل اثبات او نفي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ولهذا الغرض تم صياغة الدالة على النحو الاتي:

$$\Delta LNonoil = a_0 + \sum_{t=1}^r B_1 \Delta L Nonoil_{t-1} + \sum_{i=1}^r B_2 \Delta LCex_{t-1} + \sum_{t=1}^r B_3 \Delta LIex_{t-1} + \phi_1 lNonoil_{t-1} + \phi_2 LCex_{t-1} + \phi_3 LIex_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث ان :-

LNonOil: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات غير النفطية.

LCEX: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للأنفاق الجاري .

LEX :- يمثل اللوغاريتم الطبيعي للأنفاق الاستثماري.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

a_0 : الحد الثابت.

Δ :- الفرق الأول لقيم المتغير .

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 :- المرونات في الأجل القصير.

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots, \phi_5$ المرونات في الأجل الطويل.

R:- تمثل عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للأنموذج.

ولتقدير انموذج البحث سنعمد على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتوجب منا العمل وفقاً للخطوات

الآتية:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

2- اجراء الاختبارات التشخيصية

3- اختبار فترة الابطاء

4- اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود

5- تقدير أنموذج الاجل الطويل

6- تقدير انموذج حد تصحيح الخطأ

7- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

عند دراسة السلاسل الزمنية ولاسيما تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة كونها تعالج سلوكاً وهذا السلوك مختلف أو متباين عبر الزمن. ولأجل القيام بعملية التحليل يستوجب على الباحثين معالجة ذلك، لتجنب النتائج الزائفة وذلك من خلال تحويلها إلى سلسلة مستقرة عبر إيجاد الفروق الأولى لها وهذا بدوره يعتمد على طبيعة السلاسل المعتمدة ودرجة استجابتها لهذا التحويل(الصفراوي، 2008، 17).

وعلى وفق ذلك فإنه يمكن التعبير عن السلاسل الزمنية المستقرة، بأنها تلك السلاسل التي تحتوي بياناتها على الاخطاء العشوائية فيها وسطاً حسابياً وتبايناً مشتركاً بينها وبين المتغيرات المقدرّة يساوي صفراً. وتأسيساً على ذلك سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فوللر الموسع، الذي تم تطويره من قبل ديفيد ديكي و وليام فوللر سنة 1981، ويعد من اكثر الاختبارات المستخدمة في بيان الاستقرار، اذ يعالج استقرارية السلاسل الزمنية بدقة عالية من خلال تصحيح الانحرافات عبر قياس الانحرافات ، بالإضافة الى الارتباط الذاتي وذلك باستخدام معاملات التحلف الزمني للمتغيرات المستقلة(قاسم، وخر، 2021، 8).

يبين الجدول(2) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لبيان سكون سلاسل المتغيرات المستقلة (الانفاق الجاري CEX، الانفاق الاستثماري LEX)، مع المتغير المعتمد الإيرادات غير النفطية (NonOil) وكالاتي:

جدول (2) اختبار ديكي فوللر المطور عند المستوى الاصلی

الاحتمالية	القيمة الحرجة	القيمة المحسبة	النموذج
Non Oil الإيرادات غير النفطية			
1.0000	(*) -2.936942 (**) -2.806857	3.826986	الحد الثابت
1.0000	(*) -3.526609 (**) -3.194611	1.919978	الثابت واتجاه عام
CEX الانفاق الجاري			
0.9863	(*) -2.936942 (**) -2.606857	0.545430	الحد الثابت
0.7949	(*) -3.526609 (**) -3.194611	-1.549468	الثابت واتجاه عام
LEX الانفاق الاستثماري			
0.5230	(*) -2.936942 (**) -2.606857	-1.500800	الحد الثابت
0.5611	(*) -3.52004 (**) -3.607932	-2.042050	الثابت واتجاه عام

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

(*)- القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% .(**)- القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% .

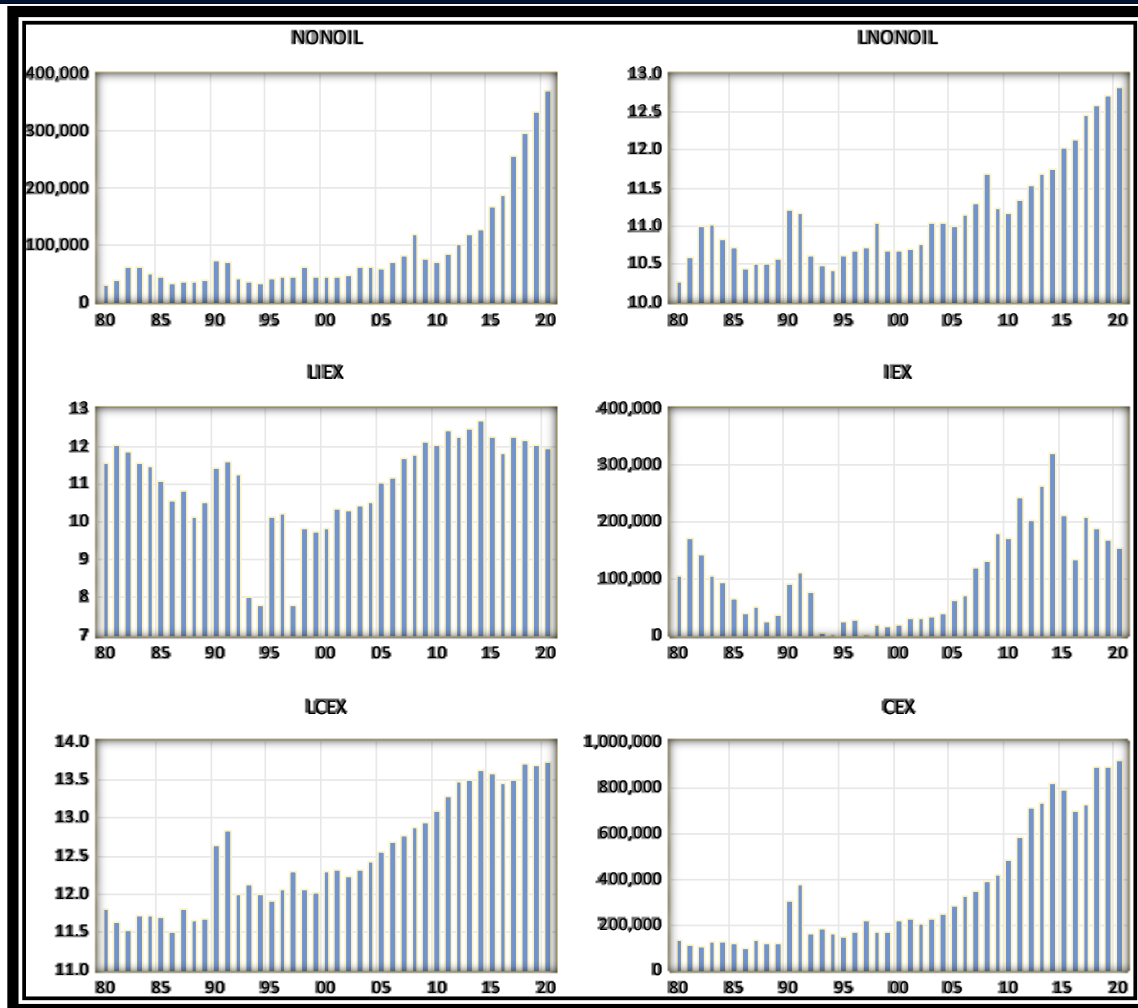
جدول (3) اختبار ديكي فولتر المطور لمتغيرات الأتمودج

الاحتمالية	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	الانمودج
Non Oil الإيرادات غير النفطية الاستقرارية عند الفرق الاول			
0.000	(*)-2.938987 (**)-2 607932	-5.516589	الحد الثابت
0.0001	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-5.784062	الثابت واتجاه عام
CEX الانفاق الجاري الاستقرارية عند الفرق الاول			
0.0000	(*)-2.491145 (**)-2.609065	-7.116931	الحد الثابت
0.0000	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-7.075172	الثابت واتجاه عام
LEX الانفاق الاستثماري الاستقرارية عند الفرق الاول			
0.0000	(*)-2.941154 (**)-2 609066	-7.294949	الحد الثابت
0.0000	(*)-3.533083 (**)-3.198312	-7.382312	الثابت واتجاه عام

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

(*) القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%. (**) القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%.

من معطيات الجدول (3) نستدل على نتائج اختبار ADF، للسلاسل الزمنية المعتمدة في انمودج البحث إذ يبين لنا ان متغيرات الأتمودج والمتمثلة بالإيرادات غير النفطية (NonOil) والانفاق الجاري (CEX) والاستثماري (LEX) غير مستقرين في المستوى الاصلي، لكن بعد اخذ الفروق لهم وكما هو مبين في الجدول (3) اصبحوا مستقرين عند الفرق الاول اي عند (1) بوجود (الثابت، والثابت والاتجاه العام) وما يؤكد لنا ذلك قيمة الاحتمالية حيث ظهرت بقيمة اقل من (5%)، اي ان القيمة المحسوبة هي اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%، 10%)، لذلك سنرفض فرضية العدم وسنقبل بالفرضية البديلة، التي تؤكد عدم وجود جذر الوحدة لكافة المتغيرات المعتمدة، وخلوها من جذر الوحدة. والشكل (4) يبين لنا السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفروق لها.



شكل (4) السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفروق لها.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

2- اجراء الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل

لبيان مدى تخطي الانموذج للاختبارات القياسية وللتأكد من خلو الانموذج من مشاكل قياسية تؤثر على دقة نتائج الاختبار، حيث تم العمل على اختبارات التشخيص ومنها اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل Breusch-Godfrey Serial (Correlation LM Test)، حيث اظهرت نتائج الاختبار كما في الجدول (4) ان قيمة احصائية فيشر بلغت (-F- Statistics=0.206355)، عند مستوى دلالة (P-Value =0.8146)، وهي اكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدفعنا الى قبول فرضية عدم نظراً لخلو الانموذج من الارتباط الذاتي بين البواقي.

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.206355	Prob. F(2,34)	0.8146
Obs*R-squared	0.467726	Prob. Chi-Square(2)	0.7915

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ب _ اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

بينت نتائج اختبار مشكلة عدم التجانس بان قيمة الاحتمالية (F) قد بلغت (0.5246) وهي اكبر من (5%) مما يدل على قبول الفرضية البديلة والتي تنص بتجانس البواقي وان الانموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي وكما في الجدول (5) :-

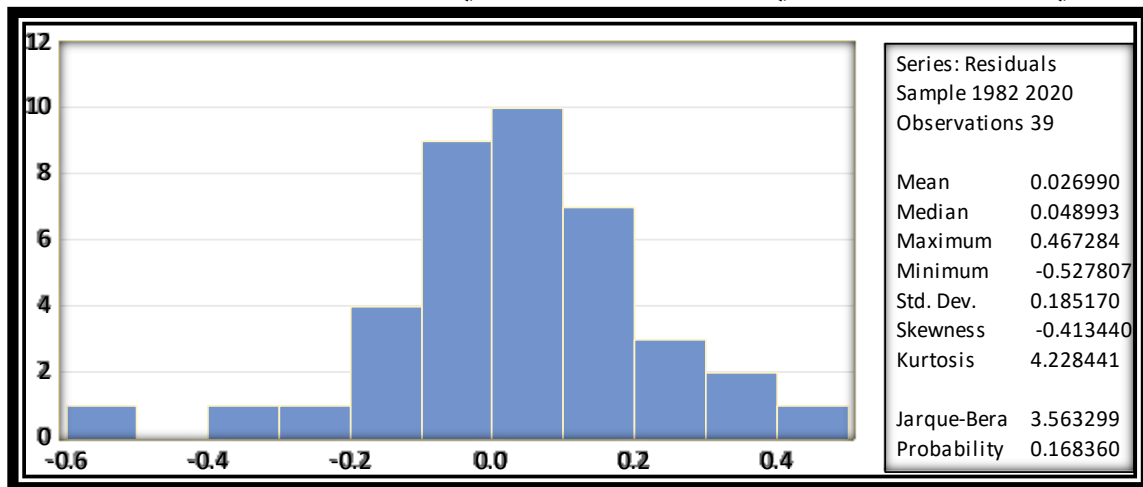
جدول (5) نتائج اختبار مشكلة تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.412892	Prob. F(1,36)	0.5246
Obs*R-squared	0.430888	Prob. Chi-Square(1)	0.5116

المصدر:- من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ج _ اختبار التوزيع الطبيعي

نستدل من الشكل البياني(5) ان احصائية التوزيع الطبيعي جاءت منسجمة مع ما تنص عليه فرضية العدم اي ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في الأنموذج المقدر إذ بلغت (0.168360) وهي اكبر من 5% وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية العدم.

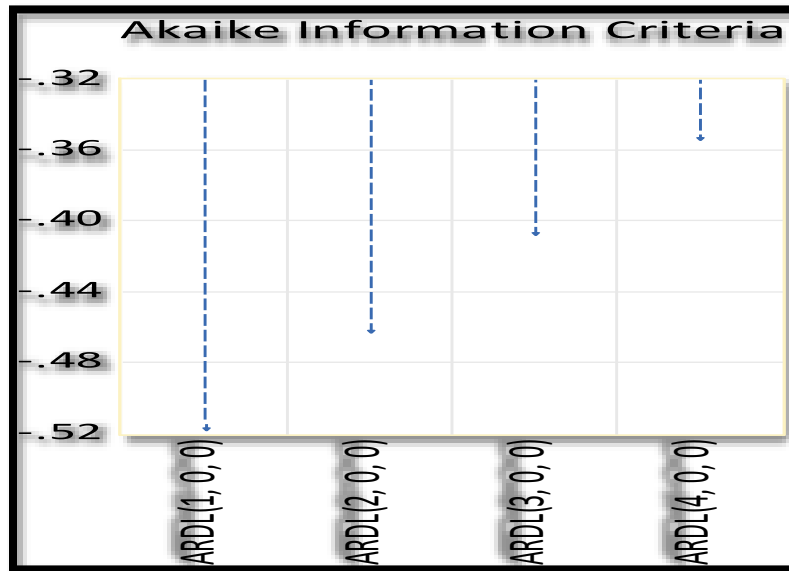


شكل(5) التوزيع الطبيعي للأنموذج المقدر

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

3- اختبار فترة الابطاء المثلى

تعرف مدة الابطاء المثلى بانها المدة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي او الاخطاء العشوائية وضمن منهجية ARDL فان السلاسل الزمنية قد لا تتحدد وفق نفس درجة التباطؤ فقد تختلف درجات التباطؤ الزمني في السلاسل الزمنية ضمن النماذج المعتمدة وفي انموذج البحث تم اختيار فترة الابطاء الامثل وفقاً لمعيار AIC و هي (1,0,0)، وكما هو مبين في الشكل الاتي:



شكل (6) فترة الابطاء المثلى

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

4- اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج في الاجل الطويل، اما الفرضية البديلة فتتص بوجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الاجل الطويل وفقاً للاتي:

فرضية العدم $H_0: B_1=B_2=B_3=B_4=B_5=0$: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الانموذج في الاجل الطويل.

اما الفرضية البديلة فهي $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq 0$ وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج في الاجل الطويل.

ووفقاً لمعطيات الجدول (6) يتبين لنا ان قيمة اختبار (F) المحتسبة ضمن منهجية الحدود بلغت (20.364)، وهي بذلك اعلى قيمة من القيم الجدولية للحدين الاعلى والادنى عند جميع مستويات المعنوية ووفقاً لما توصلنا اليه من نتائج سنرفض فرضية العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج المقدر ونعتمد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات خلال مدة البحث.

جدول : (7) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	20.36451	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3

Asymptotic: n=1000

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

5- تقدير العلاقة طويلة الاجل

يوضح الجدول (8) مرحلة تقدير معلمات الاجل الطويل ضمن انموذج ARDL، حيث ان جميع المتغيرات المستخدمة في الانموذج تظهر شكل العلاقة الاقتصادية واطارة المعلمات لبيان مدى تأثيرها في المتغير المعتمد ووفقا لانموذج البحث فان نتائج التقدير تبين علاقة الانفاق الجاري، والانفاق الاستثماري (CEX) (LEX)، بالمتغير المعتمد الايرادات غير النفطية (NonOil) وفقا للاتي:

جدول: (8) نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCEX	0.525686	0.148312	3.544472	0.0011
DLIEX	0.080226	0.037596	2.133935	0.0397

$EC = DLNONOIL - (0.5257 * DLCEX + 0.0802 * DLIEX)$

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

نستدل من خلال معطيات علاقة الأجل الطويل وفق ما يظهره الجدول (8) ان معامل المرونة لمتغير الانفاق الجاري اكد معنويته ودلالته الاحصائية في علاقته بالمتغير المعتمد واطارة متوافقة مع فرضية البحث ومتناغمة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0011) ليشير ذلك الى ان زيادة الانفاق الجاري بوحدة واحدة من شأنه احداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.52%) واستنادا على ذلك سنقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الجاري والايرادات غير النفطية خلال مدة البحث ونرفض فرضية العدم.

ان هذه النتيجة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ومتوافقة مع فرضية البحث. حيث تعمل الحكومات الربعية دوما على الحفاظ على التزاماتها المالية امام الافراد حتى في ظل انخفاض اسعار النفط للحفاظ على استقرارها وامنها القومي، فالأجور والرواتب المدفوعة للموظفين والعاملين في اجهزة ومؤسسات الدولة الى جانب ما يتم انفاقه على السلع الاساسية والخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية سيزيد من مستوى الرفاهية ليرتبط على ذلك زيادة المقدرة الإنتاجية

نتيجة زيادة الدخول الحقيقية للأفراد والتي زادت بذلك من الطلب على السلع والخدمات التي وسعت بذلك دورة النشاط الاقتصادي.

اما فيما يخص متغير الانفاق الاستثماري (LEX) وفقا لنتائج التقدير بلغت قيمة المعلمة (0.80226)، وذات دلالة احصائية وفقا لقيمة اختبار (T) و قيمة الاحتمالية التي بلغت (0.0397) وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية التي تربطه بالمتغير المعتمد ضمن الانموذج المقدر مما يدل ذلك على ان زيادة الانفاق الاستثماري بوحدة واحدة من شأنه احداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.80226) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وهذا ينطبق مع فرضية البحث وتأكده الكثير من الادبيات الاقتصادية ضمن حقل المالية العامة، فزيادة معدلات الاستثمار سيتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على النهوض والتطور.

كما ونستدل من نتائج التقدير الخاصة بعلاقة الاجل الطويل ان تأثير الانفاق الاستثماري الحكومي هو اكبر من تأثير الانفاق الجاري على قيمة الايرادات غير النفطية، ويعزى ذلك الى ما تولده الزيادة في الانفاق الاستثماري من توسيع للتكوين الرأسمالي وما ينتج عن ذلك من اضافة لرأس المال باعتبار ان هذا النوع من الانفاق هو انفاق انتاجي يدعم البنيان الاقتصادي ويسرع عملية النمو الاقتصادي الامر الذي يزيد من قدرة قطاع الاعمال على توسيع نطاق النشاط الاقتصادي لتزداد بذلك حصة الرسوم والضرائب ضمن هيكل الايرادات العامة.

6- تقدير أنموذج تصحيح حد الخطأ

يبين الجدول (9) أنموذج تصحيح حد الخطأ والمرونة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في الانموذج ، حيث يمثل صيغة الفرق الاول ويقاس سرعة عودة الاختلال في الزمن القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل وذات قيمة متوقعة سالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ، ووفقا لمعطيات الجدول (9) يتبين لنا ان الانفاق الجاري (CEX) في الفترة الحالية ذو تأثير كبير في المتغير المعتمد الايرادات غير النفطية (NonOil)، اذ بلغت قيمة المعلمة (0.490124)، وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين فارتفاع الانفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة سيترتب عليه احداث زيادة في قيمة الايرادات غير النفطية بمقدار (0.49%) والعكس في حالة الانخفاض.

اما بالنسبة لمتغير الانفاق الاستثماري (LEX)، فان قيمة المعلمة للفترة الحالية بلغت (0.074799)، وذات اشارة موجبة، وهذا ما يؤكد ان زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة سيحدث زيادة في الايرادات غير النفطية (NonOil) بمقدار (0.047%)، والعكس في حالة الانخفاض.

كما ونستدل من معطيات الجدول (9) بان معلمة حد تصحيح الخطأ (معلمة المتغير المعتمد الايرادات غير النفطية Nonoil ولفترة ابطاء واحدة)، عند مستوى معنوية (5%)، ذات اشارة سالبة ومعنوية واحتمالية بلغت (0.0000)، وهذا يعني بان (-0.932350)، من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ، اي انه يتطلب حوالي سنة وسبعة ايام ($1/0.932350 = 1.07$)، وهو الزمن اللازم لتفادي كامل الصدمة في الاجل القصير. ان هذه المدة ليست بالطويلة فهي تتوافق مع طبيعة سوق النفط وسلوك الاطراف المساهمة في السوق من دول منتجة ومستوردة كذلك سلوك الشركات النفطية التي تتحكم بجزء كبير من الطلب العالمي على النفط حيث ان الاستقرار في الايرادات غير النفطية يعد انعكاسا للتغيرات الحاصلة في حجم الانفاق العام الذي يرتبط بدورة اسعار النفط. ونظرا لكون السعودية من كبار المنتجين والمصدرين للنفط و ما تملكه من فوائض مالية، يوفر امامها الكثير من الفرص للرجوع الى حالة التوازن.

جدول (9) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ

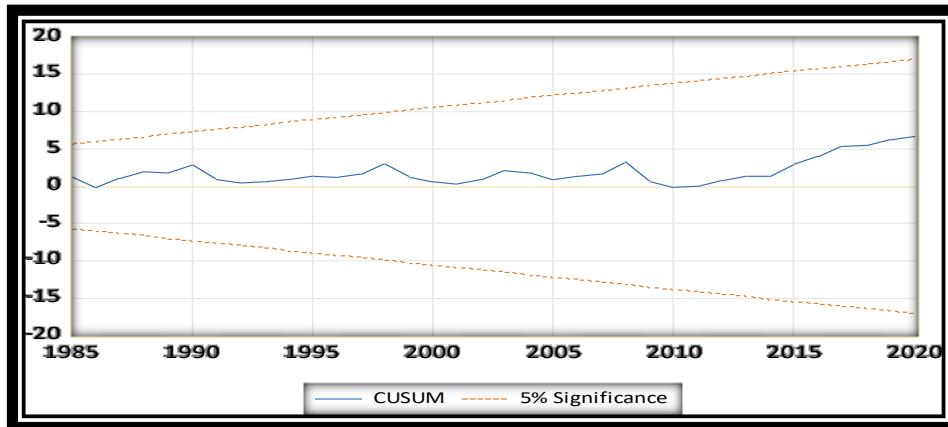
ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(DLNON OIL)				
Selected Model: ARDL (1, 0, 0)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 04/27/23 Time: 02:18				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 39				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNONOIL(-1)*	-0.932350	0.132743	-7.023743	0.0000
DLCEX**	0.490124	0.125153	3.916211	0.0004
DLIEX**	0.074799	0.035717	2.094188	0.0433

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

7- اختبار الاستقرار الهيكلية لأنموذج المقدر

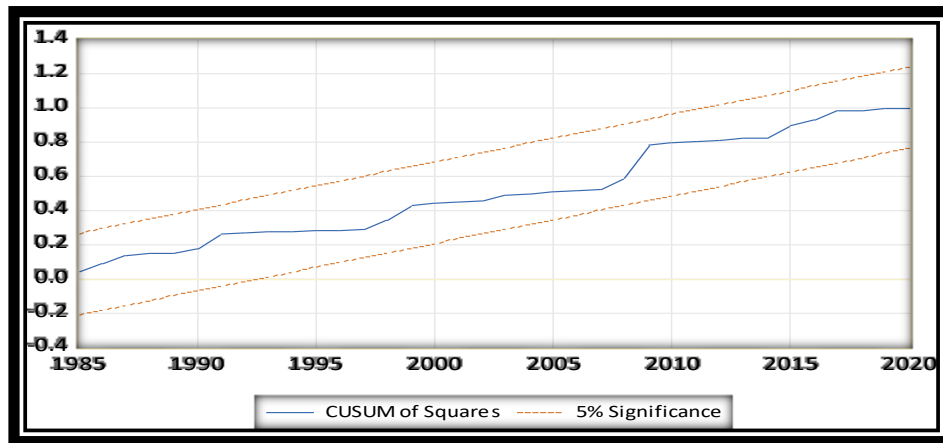
ضمن منهجية ARDL يتطلب التأكد من مدى انسجام هذه المعلمات وسكونها خلال مدة البحث وخلق الانموذج المقدر من التغيرات الهيكلية في الاجلين القصير والطويل ولإثبات ذلك تتم الاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Squares CUSUM OF).



الشكل (6) المجموع التراكمي للبواقي المعادة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ووفقا لما ينص عليه كلا الاختبارين، تتحقق الاستقرارية الهيكلية للمعاملات حينما يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة اي ان منحني الاخطاء يقع ضمن انحرافين معياريين (LU, et all, 2008, 240) وفي حال تحقق ذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد ان معلمات الانموذج مستقرة خلال مدة البحث. وفي أنموذجنا المقدر فان الخط الوسطي الذي نستدل من خلاله على استقرارية الانموذج يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة لكلا الشكلين (6 و7)، مؤكدا بذلك استقرار الانموذج في المديين القصير والطويل عند مستوى معنوية (5%).



الشكل (7) المجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعادة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً : الاستنتاجات

- 1- من خلال ما تم عرضه من بيانات واحصائيات رسمية لواقع الانفاق العام والاياردات العامة تبين لنا ان المملكة العربية السعودية، مازالت تعتمد وبشكل كبير في سياستها الانفاقية على الايرادات النفطية حيث ان التغيرات الحاصلة في مسار الايرادات غير النفطية كانت انعكاسا للتغيرات الحاصلة في قيمة الايرادات النفطية وحجم الانفاق الجاري.
- 2- تبين من خلال الجانب النظري للبحث ان الزيادة في تخصيصات الانفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع وخدمات ذات اولوية كبيرة للمجتمع، احدث زيادة مستمرة في قيمة الايرادات غير النفطية كانعكاس للنمو الاقتصادي المتحقق خلال تلك المدة.
- 3- كما وتبين لنا ان الايرادات الضريبية تستأثر بنسبة عالية ضمن هيكل الايرادات غير النفطية في السعودية اذ بلغت (59%)، مما يشير ذلك الى توسع النشاط الاقتصادي خاصة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية عام 2018 الى جانب ما تم تنفيذه من اصلاحات اقتصادية بعد صدمة اسعار النفط منتصف 2014.
- 4- من خلال البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تبين لنا استتثار الانفاق الجاري بحصة اكبر في الموازنة العامة مقارنة بحصة الانفاق الاستثماري الامر الذي يظهر غياب الكثير من الضوابط والرشادة في تخصيصات الانفاق العام خاصة عند ملاحظة انعكاس الارتفاع في اسعار النفط لسنوات عديدة على حجم الانفاق الجاري الامر الذي يجعل من السياسة المالية لدولة ذات امكانيات وقدرات عالية كالسعودية، اداة لتوزيع عوائد الربح النفطي عبر قناة الانفاق الجاري.
- 5- على الرغم من سعي السعودية الدائم الى توسيع حجم و دور القطاع الخاص ضمن برامجها وخططها التنموية الا ان حجم التوسع في النشاط الاقتصادي يبقى مرتبط بحجم الحكومة في الاقتصاد ففي المملكة العربية السعودية، مازال القطاع العام ذو دور محوري في النشاط الاستثماري والمسار التنموي، نظرا لما يملكه من ثقل مالي وقانوني وفقاً للطبيعة الربعية، ساعدها على ابقاءها محتكرة للعديد من الانشطة والقطاعات الامر الذي اعاق استثمارات القطاع الخاص فيها.
- 6- اظهرت نتائج البحث ان هنالك علاقة توازنية طويلة الامد بين متغير الانفاق الجاري والمتغير المعتمد الايرادات غير النفطية حيث بلغت قيمة معامل المرونة لمتغير الانفاق الجاري (0.525686) اما فيما يخص اشارة المعلمة فقط جاءت موجبة وذات دلالة معنوية في قيمة الايرادات غير النفطية، اي ان ارتفاع الانفاق الجاري بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الايرادات غير النفطية بمقدار (0.52%) وهذه النتيجة متطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية ومتوافقة مع فرضية البحث. حيث تعمل الحكومات الربعية دوما على الحفاظ على التزاماتها المالية امام الافراد حتى في ظل انخفاض اسعار النفط للحفاظ على استقرارها وامنها القومي. فالأجور والرواتب المدفوعة للموظفين والعاملين في اجهزة ومؤسسات الدولة الى جانب ما يتم انفاقه على السلع الاساسية والخدمات الاجتماعية الصحية

- والتعليمية سيزيد من مستوى الرفاهية ليرتبط على ذلك زيادة المقدرّة الإنتاجية نتيجة زيادة الدخول الحقيقية للأفراد والتي زادت بذلك من الطلب على السلع والخدمات التي وسعت بذلك دورة النشاط الاقتصادي.
- 7- كما ونستدل من نتائج البحث على وجود تأثير معنوي وإيجابي بين كل من الانفاق الاستثماري و المتغير المعتمد الإيرادات غير النفطية ليؤكد ذلك وجود علاقة طويلة الامد بين متغير، اذ بلغت قيمة معامل المرونة (0.80226) ووفقا لذلك فان زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة سيترتب عليه زيادة الإيرادات غير النفطية بمقدار (0.80%) وهذا ينطبق مع فرضية البحث وتأكده الكثير من الأدبيات الاقتصادية، فزيادة معدلات الاستثمار سيتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على النهوض والتطور.
- 8- كما ونستدل من نتائج التقدير الخاصة بعلاقة الاجل الطويل ان تأثير الانفاق الاستثماري الحكومي على قيمة الإيرادات غير النفطية مقارنة بتأثير الانفاق الجاري ويعزى ذلك الى ما تولده الزيادة في الانفاق الاستثماري من توسيع للتكوين الرأسمالي وما ينتج عن ذلك من اضافة لرأس المال باعتبار ان هذا النوع من الانفاق هو انفاق انتاجي يدعم البنيان الاقتصادي ويسرع عملية النمو الاقتصادي الامر الذي يزيد من قدرة قطاع الاعمال على توسيع نطاق النشاط الاقتصادي، لتزداد بذلك حصة الرسوم والضرائب ضمن هيكل الإيرادات العامة. كما كان للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية خلال مدة البحث الى جانب برنامج الحكومة ضمن رؤية 2030 كان له الاثر الاكبر في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وزيادة الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري مقارنة بالسنوات السابقة لانطلاق رؤية 2030 .
- 9- بينت نتائج البحث وجود علاقة توازنية قصيرة الامد ضمن انموذج البحث، حيث بلغت قيمة معلمة المتغير المعتمد الإيرادات غير النفطية في السعودية ولفترة ابطاء واحدة (-0.932350)، وهذا يدل بان سرعة العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل سيكون بعد مدة هي سنة وسبعة ايام، وهي المدة اللازمة لتفادي كامل الصدمات في الاجل القصير. وفيما يخص المملكة العربية السعودية فان هذه المدة ليست بالطويلة فهي تتوافق مع طبيعة سوق النفط وسلوك الاطراف المساهمة في السوق من دول منتجة ومستوردة كذلك سلوك الشركات النفطية التي تتحكم بجزء كبير من الطلب العالمي على النفط حيث ان الاستقرار في الإيرادات غير النفطية يعد انعكاسا للتغيرات الحاصلة في حجم الانفاق العام الذي يرتبط بدورة اسعار النفط. ونظرا لكون السعودية من كبار المنتجين والمصدرين للنفط و ما تملكه من فوائض مالية، يوفر امامها الكثير من الفرص للرجوع الى حالة التوازن.
- 10- اثبتت اختبارات التشخيص سلامة الانموذج من مشاكل القياس، كما ان اختبار الاستقرار الهيكلي اثبت عدم وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد السعودي خلال مدة البحث.

ثانياً: المقترحات

- 1- يتطلب من القائمين على السياسة المالية الاستمرار في دعم الانفاق الاستثماري عبر زيادة تخصيصاته وتحسين اتجاهاته، للحفاظ على ما تم تحقيقه من تطور نسبي ملحوظ في هيكل الانفاق العام واليرادات العامة.
- 2- يعول الكثير من الاقتصاديين على توسيع مشروعات البنية التحتية ضمن تخصيصات الانفاق الاستثماري، لتواكب بذلك الحاجة الفعلية لمتطلبات تنشيط الاقتصاد ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية الى مستويات تحقق فيه الاستفادة المالية والتنوع في مصادر الإيرادات كما تهدف اليه رؤية 2030.
- 3- العمل على توسيع نطاق المشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة لما لها من اثر ودور كبير في زيادة إيرادات الدولة و تسريع عملية النمو الاقتصادي.
- 4- العمل على ضبط الانفاق العام اضافة الى توعية الافراد على ترشيد الاستهلاك لتقليل الانفاق على السلع الاستهلاكية وتأمين قنوات ادخار واستثمار تناسب معظم الفئات داخل المجتمع.
- 5- ان السعي لتحقيق الاهداف التنموية وصولا الى تنوع مصادر الإيرادات وتحقيق الاستفادة المالية يتطلب تقديم التسهيلات المصرفية والمالية وتيسير الاعمال وتهيئة الفرص والمناخ الاقتصادي الملائم امام قطاع الاعمال للدخول الى العديد من الانشطة التي تساهم بزيادة حصة الإيرادات غير النفطية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- الحاج، طارق(2009)، المالية العامة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2- الدعيمي، عباس كاظم(2010)، السياسات النقدية والمالية وأداء أسواق الأوراق المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 3- الدمرداش، محمود محمد،(2018)، اقتصاديات المالية العامة مع اشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، دار الاجادة، السعودية.
- 4- الصفاوي، صفاء يونس ومزاحم يحيى (2008)، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 8، العدد14، جامعة الموصل، العراق .
- 5- عبد الحسين زيني (2011)، الحسابات القومية، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 6- العبدلي، سعد عبد النجم، وعلي، ازهار حسين (2014)، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في اطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 77، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

- 7- العبيدي، سعد علي(2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن.
- 8- عمارة، رانيا محمود(2015)،المالية العامة الايرادات العامة، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- 9- قاسم، سعاد عبد القادر، وخدر، وفاء صباح، (2021)، قياس اثر الانفاق العسكري في التكوين الرأسمالي الثابت في المملكة العربية السعودية للمدة 1980-2018، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، العدد 4.
- 10- ملوح، فضيلة،(2020)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد الخاص، الجزائر .
- 11- ناشد، سوزي عدلي (2006)، المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

ثانياً: المصادر الانكليزية

- 1- Alkah tani, Kablan, (2013), THE EFFECTS OF THE FISCAL POLICY ON ECONOMIC ACTIVITY IN SAUDI ARABIA AN EMIRICAL ANALYSIS, University of Kansas.
- 2- Asfaw, D. A. (2012). Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Fiscal Policy Shock on Key Macroeconomic variables in Ethiopia. Addis Ababa university.
- 3- Hassler, Uwe; Wolters, Jürgen (2005) : Autoregressive distributed lag models and cointegration, Diskussionsbeiträge, Freie Universität Berlin, School of Business & Economics.
- 4- Lu, Xinhong . Maekawa, Koichi.and Lee, Sangyeol(2008), The CUSUM of squares test for the stability of regression models with non-stationary regressors, Economics Letters, Volume 100, Issue 2.
- 5- Omodero, C. O. & Dandago, K. I. (2019). Tax revenue and public service delivery: Evidence from Nigeria. International Journal of Financial Research, 10(2).
- 6- Omodero, C. O., & Ehikioya, B. I. (2020). Oil and non-oil revenues: assessment of contributions to infrastructural development in Nigeria. Journal of management Information and Decision Sciences, 23(5).
- 7- Pesaran. M ,Hushem ,et al , 2001, “ Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships “,Journal Of Applied Econometrics. Appl. Econ. 1.
- 8- Saraceno ,Francesco (2022), The new EU macroeconomic activism and lessons for future reform , ILO Working Paper 59.
- 9- Saraceno, F. (2017) Rethinking Fiscal Policy: Lessons from the European Economic and Monetary Union’, ILO Employment Working Paper 219.
- 10- Skancke, M. (2003). Fiscal policy and petroleum fund management in Norway. Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries.

ملحق(1) مسار تطور الايرادات العامة للمملكة العربية السعودية للمدة 1980 - 2020 مليار ربا

الايادات غير النفطية / اجمالي الانفاق	الايادات النفطية / اجمالي الانفاق	الايادات غير النفطية / اجمالي الايادات العامة	الايادات النفطية/اجمالي الايادات العامة	اجمالي الايادات العامة	الايادات غير النفطية	الايادات النفطية	السنوات
0.122	1.349	8.272	91.728	348100	28795	319305	1980
0.138	1.154	10.71	89.29	368006	39412	328594	1981
0.246	0.759	24.444	75.556	246182	60176	186006	1982
0.266	0.63	29.695	70.305	206419	61296	145123	1983
0.232	0.561	29.247	70.753	171509	50161	121348	1984
0.245	0.481	33.796	66.204	133565	45140	88425	1985
0.248	0.309	44.49	55.51	76498	34034	42464	1986
0.197	0.365	35.07	64.93	103811	36406	67405	1987
0.257	0.344	42.79	57.21	84600	36200	48400	1988
0.25	0.49	33.77	66.23	114600	38700	75900	1989
0.185	0.499	27.067	72.933	272920	73871	199049	1990
0.144	0.505	22.215	77.785	316639	70342	246297	1991
0.171	0.539	24.084	75.916	169647	40857	128790	1992
0.189	0.564	25.076	74.924	141445	35469	105976	1993
0.204	0.583	25.96	74.04	128991	33486	95505	1994
0.234	0.608	27.831	72.169	146500	40772	105728	1995
0.218	0.686	24.068	75.932	179085	43103	135982	1996
0.206	0.723	22.148	77.852	205500	45515	159985	1997
0.324	0.421	43.507	56.493	141608	61610	79998	1998
0.234	0.568	29.166	70.834	147454	43007	104447	1999
0.185	0.911	16.911	83.089	258065	43641	214424	2000
0.173	0.721	19.392	80.608	228159	44244	183915	2001
0.201	0.711	22.019	77.981	213000	46900	166100	2002
0.241	0.899	21.16	78.84	293000	62000	231000	2003
0.218	1.157	15.879	84.121	392291	62291	330000	2004
0.173	1.456	10.596	89.404	564335	59795	504540	2005
0.176	1.537	10.274	89.726	673682	69212	604470	2006
0.173	1.206	12.541	87.459	642800	80614	562186	2007

0.226	1.891	10.683	89.317	1100993	117624	983369	2008
0.126	0.728	14.787	85.213	509805	75385	434420	2009
0.108	1.025	9.534	90.466	740872	70637	670235	2010
0.101	1.251	7.442	92.558	1117527	83165	1034362	2011
0.111	1.248	8.16	91.84	1246538	101720	1144818	2012
0.118	1.041	10.2	89.8	1152612	117564	1035048	2013
0.111	0.801	12.19	87.81	1040141	126794	913347	2014
0.166	0.446	27.136	72.864	612693	166261	446432	2015
0.224	0.402	35.76	64.24	519457	185759	333698	2016
0.275	0.469	36.964	63.036	691510	255611	435899	2017
0.273	0.566	32.505	67.495	905609	294370	611239	2018
0.314	0.561	35.866	64.134	926846	332422	594424	2019
0.343	0.384	47.169	52.831	781834	368785	413049	2020

المصدر: البيانات مأخوذة من الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx